### اختتم مناقشاته لتقرير عن إنتاج النفط والغاز..مجلس الشورى:

# إقرار تشكيل لجنة لصياغة التوصيات من اللجنة الاقتصادية بالمجلس

عبدالغني يترأس جلسة مجلس الشورى

جانب من أعضاء مجلس الشورى

صنعاء/سبأ:

**اختتم مجلس الشورى مناقشاته لموضوع إنتاج النفط والغاز في الجلسة الثانية والأخيرة التي عقدها أمس برئاسة رئيس مجلس الشورى الأخ عبد العزيز عبد الغني.**

**وفي جلسة أمس أجرى مجلس الشورى مناقشات مستفيضة للموضوع في ضوء تقرير اللجنة المختصة بالمجلس واستمع إلى مداخلات وزير النفط والمعادن أمير العيدروس ومحافظ مأرب ناجي الزايدي.**

وتركزت مناقشات الأعضاء حول الأهمية التي يمثلها النفط للاقتصاد الوطني باعتباره مورداً سيادياً، استحق كل هذه العناية التي توليها له الدولة بقيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

وأثنوا على التقرير المقدم حول الموضوع والذي أحاط بكل تفاصيل الصناعة النفطية في البلاد، والإنجازات التي تحققت على مستوى هذه الصناعة.. لافتين إلى جملة من القضايا التي ينبغي أن تحتل مقام الأولوية لجهة الاهتمام بها بما يعزز من كفاءة القطاع النفطي ويزيد من إسهامه كمورد نقدي، في دعم الاقتصاد الوطني.

وأكدت المناقشات أهمية إيجاد بنية هيكلية متطورة تعنى بإدارة القطاع النفطي وتتمتع بقدر واسع من الصلاحيات في إبرام العقود مع الشركات النفطية، وضمان استخدام أفضل التكنولوجيات في عمليات الاستكشاف والإنتاج، وتوجيه العناية بالغاز الذي يشكل مورداً واعداً في البلاد.

وتطرقت المناقشات إلى مسألة تمكين العمالة اليمنية من مختلف مستويات التأهيل من الاندماج في صناعة النفط، بما يحقق الفرص العادلة لهؤلاء في الحصول على وظائف، مع قدر من الضمانات التشريعية والقانونية التي تكفل تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع الشركات النفطية.

كما تطرقت المناقشات إلى قضية التنمية الاجتماعية التي تشكل جزءاً مهماً من التزامات الشركات النفطية تجاه المجتمعات المحلية.

إلى ذلك أورد وزير النفط والمعادن أمير العيدروس في كلمته أمام مجلس الشورى جملة من النقاط التي أجاب بها عن استفسارات أعضاء المجلس، معبراً عن قناعة الوزارة بالتوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة المختصة.وأكد الوزير في هذا السياق وجود رقابة على أداء الشركات النفطية من خلال هيئة استكشاف وإنتاج النفط، ووجود رقابة محاسبية تتم عبر شركة دولية متخصصة، ورقابة بيئية على أداء الشركات تعمل بموجب نظام خاص يُعنى بتطبيق المعايير البيئية في عمليات استكشاف وإنتاج النفط.

### مناقشات تقرير اللجنة أكدت:

## اعتبار النفط والغاز مورداً سيادياً يستحق عناية الدولة

## إيجاد بنية متطورة تعنى بإدارة القطاع النفطي وتتمتع بصلاحيات

## تمكين العمالة اليمنية من الاندماج في صناعة النفط

وأشار إلى جدوى الأنابيب الثلاثة الرئيسية التي تصل مناطق الإنتاج بالمنافذ البحرية في كل من رأس عيسى وضبة وبير علي، وعوائدها الاقتصادية، التي قال إنها بلغت 64 مليون دولار خلال العام الماضي 2009.

كما تحدث عن إنزال المناقصة الخاصة بإنشاء مرفأ نفطي ثابت في رأس عيسى بدلاً من الميناء العائم، وعن خطط لتصدير نفط قطاع 9 في محافظة حضرموت ضمن مزيج نيكسن الذي يقترب من مزيج برنت، والانتهاء من صياغة مشروع قانون شركة صافر الذي سيعرض على مجلس النواب في شهر مارس الحالي.

وكشف وزير النفط والمعادن عن آفاق واعدة للاستغلال المستقبلي للغاز من قطاعي 22 و55 على ساحل البحر الأحمر، وعن وجود كبريات الشركات العالمية التي تستكشف النفط في بلادنا.

وتحدث الوزير عن قرب افتتاح أكبر معهد تدريب نفطي في مأرب يهدف إلى تأهيل وتدريب أبناء المحافظة في مختلف التخصصات التي تدخل ضمن صناعة النفط.

من جانبه استعرض محافظ مأرب ناجي الزايدي جملة من القضايا التي تدخل ضمن اهتمام قيادة محافظة مأرب وفي مقدمتها إدماج العمالة في صناعة النفط والعوائد التنموية الآتية من التزامات الشركات تجاه المجتمعات المحلية..مبيناً أهم الأسباب التي تقف وراء بعض الإشكاليات التي تشهدها المحافظة ويتأثر بها النشاط النفطي وإنتاج الطاقة..داعياً إلى معالجات تأخذ في الاعتبار آلية التنسيق المقرة بين وزارة النفط والمجلس المحلي بمحافظة مأرب والشركات النفطية العاملة في المحافظة بما يكفل حل كافة الإشكاليات.

وقد قرر مجلس الشورى في ختام اجتماعه تشكيل لجنة لصياغة التوصيات من اللجنة الاقتصادية بالمجلس وممثلين عن وزارة النفط والمعادن والجهات ذات العلاقة.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

### في افتتاح ورشة العمل الخاصة باستخدام الهاتف المحمول في العمليات المالية..الأرحبي:

# التشتت السكاني في اليمن أوجد صعوبة في إيصال الخدمات المالية للمستفيدين

## الانتشار المحدود للبنوك وشركات الصرافة لا يساعد على انتشار الوسائط المالية

صنعاء/سبأ:

أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الأرحبي أهمية إيصال الخدمات المالية إلى المناطق المختلفة عبر الهاتف المحمول بما من شأنه إحداث قفزة نوعية في الأنشطة الاقتصادية والحد من ظاهرة الفقر.

جاء ذلك خلال افتتاحه أمس ورشة العمل الخاصة باستخدام الهاتف المحمول في العمليات المالية التي نظمها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) التابعة للبنك الدولي.

وقال الأرحبي " إن الانتشار المحدود للبنوك وشركات الصرافة لا يساعد على انتشار الوسائط المالية ووصول الكثير من الخدمات المالية للمواطنين".

ولفت إلى ما يسببه التشتت السكاني الكبير في اليمن من صعوبة في إيصال الخدمات المالية للمستفيدين..مؤكدا أن استخدام الهاتف النقال والاستفادة من التجربة العالمية في هذا الجانب سيساهم في حل هذا التحدي لإيصال الخدمة المالية إلى مختلف المناطق التي تعتبر في كثير من الحالات معزولة.

وناقشت الورشة بحضور المعنيين في الجهات الحكومية ذات العلاقة، والبنوك وشركات الصرافة والهاتف المحمول عدداً من المواضيع المتعلقة بالآثار الإيجابية لاستخدام الهاتف المحمول في العمليات المالية.

وجرى تقديم عرض خاص بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) وعرض لشركة (لنك إن تايم) اليمنية حول استخدام الهاتف النقال لتقديم خدمات مصرفية على أساس توسيع الانتشار لمستخدمي الهاتف النقال.

وأكد المشاركون في ختام الورشة ضرورة إيجاد بيئة تشريعية واضحة لتسهيل تقديم الخدمة المالية للفقراء من خلال استخدام الهاتف النقال، والاستفادة من البيئة التشريعية الموجودة حاليا لتنظيم مثل هذه الخدمات الجديدة بدلا من تبني تشريعات جديدة.

كما أكدوا أهمية تضافر الجهود لتقديم خدمات مالية بكلفة أقل لأكبر عدد من المستهدفين من خلال الاستفادة من الانتشار الواسع للهاتف النقال.

وأوصوا بأهمية حماية حقوق المستهلكين وخصوصية معلوماتهم وسرية بياناتهم وإيجاد وسائل آمنة لتقديم خدمات مالية متنوعة للمستفيدين.

وفي تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أوضح الخبير الاستشاري في التمويل الأصغر ومدير برنامج التكنولوجيا في مجموعة(سيجاب) السيد ستيف راسموسين ،أن هذه الخدمة ستشكل إضافة نوعية لمساعدة الفقراء القاطنين في المناطق البعيدة بسهولة ويسر وبأقل كلفة وأكبر فعالية.

وقال " إن سكان اليمن يتجاوزون 22 مليونا، منهم مليون نسمة فقط لديهم حسابات في البنوك وأقل من ذلك العدد بكثير لديهم حسابات في التمويل الأصغر، فيما يوجد خمسة ملايين حساب تلفون محمول موجود لدى شركات الاتصال وهذا يظهر أن الكثير من السكان لا يوجد لديهم حسابات في البنوك".

ونوه راسموسين بضرورة إيصال هذه الخدمة إلى عدد أكبر من المستفيدين وتكامل جميع الشركاء لإنجاح هذه العملية.

بدوره قال رئيس وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالصندوق الاجتماعي للتنمية أسامة الشامي إن التشتت السكاني في اليمن يقدر بـ 130 ألف تجمع سكاني ريفي، وأكثر من 4500 تجمع سكاني حضري.

وقال " إن هذا التباعد الكبير يدل على صعوبة وصول الخدمات المالية إلى التجمعات السكانية المتباعدة، وأن المستخدمين لحسابات البنوك والمستفيدين من برامج التمويل الأصغر هم عدد قليل، الأمر الذي يتطلب السعي لإيصال الخدمة إلى كل شرائح المجتمع".

وأضاف " إن استخدام الهاتف المحمول لتحقيق هذه الغاية سيحقق المزيد من التوسع والانتشار".. متوقعا أن تحظى هذه العملية بنجاح واسع إذا ما تضافرت كافة الجهود لذلك.

### افتتح الندوة الأولى حول اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي..المتوكل :

# الأزمة المالية العالمية أظهرت أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة

المتوكل في اختتام الندوة الأولى حول السوق الاجتماعي البيئي

جانب من الحضور

## مراجعة السياسات القائمة حالياً تجعل الاقتصاد الوطني متنوعاً وقادراً على مواجهة الأزمات

صنعاء/سبأ:

**أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أظهرت بوضوح أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وضرورة وجود تنظيم ورقابة على الأسواق.**

**ولفت الوزير المتوكل لدى افتتاحه أمس بصنعاء الندوة الأولى حول اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي, إلى أن آثار الأزمة المالية العالمية على اليمن واضحة من خلال تراجع العوائد النفطية وانعكاس ذلك على التوازنات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية.. .. مشيرا إلى محورية التدخل الإيجابي من قبل الدولة في الاقتصاد والأسواق، وهو ما يتطلب إعادة النظر في دور الدولة لاسيما في الدول النامية والأقل نموا.**

وشدد وزير الصناعة والتجارة على ضرورة الاستفادة من دروس الأزمة المالية العالمية بما في ذلك مراجعة السياسات القائمة حاليا بما يجعل الاقتصاد الوطني متنوعاً وقادراً على مواجهة مثل هذه الأزمات.. مشيرا إلى أن الاعتماد على نظام اقتصاد السوق الاجتماعي اثبت نجاحه في عدد من الدول التي تتشابه ظروفها مع اليمن.

وثمن الوزير المتوكل جهود مكتب التعاون الفني الألماني (جي تي زد) وجامعة صنعاء في إقامة هذه الندوة الهامة للمساعدة في دراسة البدائل المتاحة لتطوير الاقتصاد الوطني ... لافتا إلى أن هذه الندوة التي تنظم بجامعتي صنعاء وعدن, تهدف للخروج بتوصيات وتصورات حديثة قادرة على مساعدة الحكومة على وضع سياسات ونظام اقتصادي اجتماعي بيئي حديث.

من جانبه أشار نائب رئيس جامعة صنعاء الدكتور أحمد الكبسي إلى أهمية تنظيم مثل هذه الندوات لتسليط الضوء على جوانب الاقتصاد الوطني ومتطلبات النهوض بواقعه وفق رؤى علمية تراعي المتغيرات الاقتصادية الحاصلة في العالم.

وقال الدكتور الكبسي ان الجامعة بيت خبرة، وعلى وزارة الصناعة والجهات المعنية بالاقتصاد الاستفادة من الكوادر والكفاءات الأكاديمية فيها لإثراء الدراسات والخطط المستقبلية لتلك الجهات وتحقيق تقدم ملموس في مختلف جوانب الاقتصاد والتنمية.

فيما أشار مدير مشروع تطوير القطاع الخاص بمكتب التعاون الفني الألماني (جي.تي.زد) كونو فيشر, إلى الحرص الذي يوليه مكتب (الجي تي زد) بجوانب الاقتصاد في اليمن عبر تنفيذ العديد من الفعاليات والأنشطة بالتعاون مع الجهات المختصة.

وتطرق إلى التطورات المتلاحقة في مجال الاقتصاد في العالم وما يشهده من توقيع اتفاقيات تعزز العمل المشترك وفق معايير دولية .. لافتا إلى النجاحات التي حققتها بعض الدول النامية التي يتشابه واقعها الاقتصادي مع اليمن, وكيف باتت تحتل مراتب اقتصادية متقدمة بفضل إتباع سياسات معينة مكنتها من تجاوز واقعها المتدني.

وناقشت الندوة التي شارك فيها أكاديميون ومختصون وخبراء اقتصاد ثلاث أوراق عمل, تناولت الأولى التي قدمها أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور سيف العسلي " اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي والاقتصاد الإسلامي والاقتصاد اليمني".

وأوضحت الورقة أن الوظيفة الأساسية لكل من الدولة والدين في النظام الاقتصادي، تتمثل في توفير البيئة المناسبة لعمليات خلق الثروة الاقتصادية، والتي تتم عبر مقومات أساسية منها: العدل، الحزم، تفاعل الاقتصاد، النظام الاقتصادي، العمل الجاد، الانضباط، واغتنام الفرص.

وأكدت أن مقدار العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي أكبر من مقدارها في أي نظام اقتصادي آخر بما في ذلك اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي.

وقيمت الورقة واقع "الاقتصادي اليمني" عبر استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية والعوامل التي تقف وراءها وتحليل دور كل من الموارد المتاحة والدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.. وخلصت إلى أن لدى اليمن الكثير ما ينبغي تعلمه من اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي، وضرورة أن تتجه الجهود لخلق الثروة وليس لإعادة توزيعها.

وتناولت الورقة الثانية لمستشار وزارة الصناعة والتجارة الأستاذ بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور طه الفسيل " تطوير أداء الاقتصاد الكلي اليمني 2006-2009م والتحديات التي يواجهها".

وأشارت الورقة إلى تباين أداء النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة نفسها إذا أرتفع من 3ر8 بالمائة عام 2006م إلى 4ر4 و 4ر7 بالمائة في العامين التاليين ليتراجع نسبيا عام 2009م إلى 4ر5 بالمائة وبمعدل نمو متوسط محقق بلغ حوالي 4ر4 بالمائة خلال هذه الفترة مقابل المعدل المستهدف في الخطة الخمسية الثالثة البالغ 1ر7 بالمائة.

فيما تناولت الورقة الثالثة للخبير الاقتصادي الألماني الدكتور بينيكا اقتصاد السوق الاجتماعي ودور الدولة في اليمن .

وقد قدمت في الندوة العديد من المداخلات القيمة التي أثرت موضوع الندوة.

الجدير بالذكر أن هناك ندوة ثانية بهذا الخصوص ستنظم في وقت لاحق بجامعة عدن.

### بمشاركة (36) مشاركاً من كليات الجامعة

# بدء ورشة عمل عن جودة البرامج الأكاديمية في الحديدة

رئيس جامعة الحديدة في ورشة العمل عن جودة البرامج الاكاديمية

الحديدة/ أحمد كنفاني:

بدأت أمس في محافظة الحديدة ورشة العمل الخاصة بجودة البرامج الأكاديمية التي ينظمها المجلس الثقافي البريطاني بالتعاون والتنسيق مع جامعة الحديدة.

وتهدف الورشة التي يشارك فيها (36) أكاديميا من عمداء كليات جامعة الحديدة ونواب العمداء ورؤساء الأقسام والوحدات وتستمر فعالياتها لمدة ثلاثة أيام إلى تزويد المشاركين بمهارات بناء مخرجات تعليمية مؤهلة ومواتية لرؤية الجامعة واحتياجات الطلاب في مختلف التخصصات التي يحتاجها سوق العمل والتعريف بطرق إنشاء مسودة مخرجات التعليم وتقييمها والاستفادة منها في إعداد الخطط لتطويرها وتحسينها ومن ثم تطبيقها في كليات الجامعة بحسب المعايير الأكاديمية وفق برامج الجودة.

وفي افتتاح الورشة ألقى القائم بأعمال رئيس الجامعة الدكتور/ مهيوب عبدالرحمن سعيد كلمة أوضح فيها الدور الذي تلعبه الجامعة وإسهامها في مجالات التنمية وما حققته من إنجازات منذ فترة تأسيسها في العام 1996م في المحافظة ومخرجاتها التعليمية ومواكبتها للتطورات وتحديثها للبنى التحتية.

وأشار مهيوب إلى أهمية إقامة الفعالية في المحافظة وضرورة استفادة المشاركين منها وتحقيق الأهداف المأمولة منها واتخاذ القرارات المناسبة.

من جانبه أوضح مدير المشاريع في المجلس الثقافي البريطاني في اليمن إدريس القدسي أن الورشة تأتي ضمن برنامج المجلس الثقافي البريطاني الإقليمي "الامتياز في التعليم العالي" وتهدف إلى تطوير معايير وجودة التعليم العالي في اليمن وفي الشرق الأوسط.

وحاضر في الورشة التي ارتكزت على الجانب العملي بشكل كبير المستشار التعليمي والأكاديمي في اليمن وعميد كلية التربية في جامعة الإمارات سابقاً البروفيسور/ عبداللطيف الحكيمي وتناول فيها تحليل أوضاع البرامج في كليات جامعة الحديدة وإعداد خطط لتطويرها بحسب المعايير الأكاديمية وتقديم الإرشادات اللازمة بشأنها.